

ابدأ على هذا في الحصر وكل ما يقع في العزم والاعتناء الحصة تطير بالآلة
عندنا وذلك مثل المبتدئة إذا وقعت في المصلحة فاستخار حتى صار على العزم
إذا صارت ترواها واستخارنا حتى صارت رواد أفهم نظهر بالخرق إذا غلقت
وطد المبتدئة إذا دعت فأنه يحكم قطرها لأنها لا تستعمل في الفتوى ويان
راس الشاة إذا استخار حتى زال الله يحكم قطرها رنة وكذا البلدة الحسنة في التبريد
توزل بالخرق قال **وسن الاستخار بخروج منق** لأنه عليه الصلاة والسلام
واظ عليه وقال عليه الصلاة والسلام إذا أنزلت حاكم ما جئت فليستخارنا في إيجاب
أربائة أعود أو ثلاثة تحففات من الزراب وقال الشافعي هو فرض لا يجوز الصلاة
بدونه لأن الطهارة من الاستخار بالما شرط نحو الصلاة فلا بد منها إلا أنه
أكتفى بغيرها وفي موضع الاستخار الفزوق والجماع فلا يجوز تركه ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام من استخار فليؤثر من فعل هذا فإحسان من أفعل
حين رواد الوحات في صحيحه ونظم ولا نهجها زانته بالما ومع القدرة على فلا
يجب بغيره بل ولي لأن المال الظاهر وهو مطهر حقيقة فإذا لم يجب بالمطهر فكيف
يجب بغيره فصار كالبيا بعد الاستخار بالما في ما يراد بالما وقوله بخروج منق أراد به
نظيره ما أذلو وجعلوا ببالا كما في ما يراد بالما والعزم والخرقة والقطن والجلد والاشبه
الاشبه التي لا تقوم كالمدر والزاب والعود والخرقة والقطن والجلد والاشبه
وقوله منق خرج منق الشط يكون سنة لأن الأنقاء هو المقصود بالاستخار
فلا يكون دون سنة ولا فرق بين أن يكون الخناج معناه أو غير معناه
في الصحيح حتى لو خرج من السبل من دم أو خرج ظهر بالجماع وكذا لو أصاب منق
الاستخار نجاسة من الخناج نظهر بالاستخار بالجماع ونحوه قال وصفة الاستخار
بالجماع أن يجلس معتدلا على عيان من فاعن القبل والرج والشمس والمغرب
ثلاثة أعمار يدبرها أول ويقبل الثاني ويدبر الثالث وقال أبو جعفر هذا
في الصنف والثالثا يقبل الأول ويدبر الثاني ويقبل الثالث لا يجيبه
متدليتان في الصنف فيخاف من النلووت والمرأة تفعل جميع الأوقات
مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما يقع
من النجاسة بعد الاستخار بالخروج منق حتى إذا أصابه العرق من المغوة
لا يتنجس لو قعد في ماء قليل نجسه قال **وما سن فيه عذر** أي ليس بالاستخار
عذر مستنون وقال الشافعي رحمه الله لا بد من التكبيل لقوله عليه الصلاة والسلام
من استخار فليؤثر ولنا ما روي عن علي الصلاة والسلام ناوله عبد الله بن مسعود

وورثة فاخذ الحجرين وروي بالورثة وقال أنه وجس ولو كان التكبيل واجباً لكان
ثالثاً ولأن المقصود من الاستخار بالأنقاء فلا يصح لشرط الزيادة بعد
حصوله وهذا هو المقصود من الاستخار بالأنقاء بالثلاث بزيادة عليها كما ذكره المقصود
وصاروا متردداً الظاهر إجماعاً لأنه لو استخارها واحد لكانت استخاراً واحداً
جاء حصول المقصود ولعل ذلك الثلاثة في الحديث يخرج منق العادة والمعاد
لأنه يحصل النقاء بها غالباً ويجعل الاستخار بوجوه في قوله عليه الصلاة والسلام
ومن لا فلا حرج على جوارته الوتر بعد الثلاث فاستدلنا أنه حصل النقاء
بالثلاث فإذ بادة بدعة عندهم وإن لم يحصل فإجابة لا يجوز تركها ولا بد منه
على جوارته كما على جوار الأسيان بها في قوله عليه الصلاة والسلام لا يستخار بالورثة
وترحيفة قال **ومسجد الحسنة** موضع الاستخار بالما أفضل
لأنه يقلع النجاسة ويخففه فكان أولى والأفضل أن يخرج بيده المغوة
تعالى فيه رجال يعمون أن نظهر وأو الله عليه السلام من قبل الله هذه الآية
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل فخر الله انتم عليكم فأنتم انتم
عند الغايط قالوا نبتع الغايط بالما نجار ثم نبتع الأجار بالما ثم قيل هو
وليس سنة لأنه عليه الصلاة والسلام فعله من تركه استخار وقيل هو سنة
في زماننا لأن الناس اليوم يتلطفون نلطا وفي الأول كان يبيعون نجر
وصفة الاستخار بالما أن يستخار بيد اليسرى بعد ما استخار باليمين
إذا لم يكن صابراً ويفعل بعد الصعود الوسط على ساير الأيمان قليلاً وأثناء
الاستخار ويجعل وضعها ثم يصعد يصره ويجعل وضعها ثم يصعد
خضره ثم يسأله فيغسل حتى يطهر قلبه وأنه يطهر يمينه أو غلظته والباغ
فيه إلا أن يكون صابراً لا يفتقر بالعادة لأن هذه النجاسة مرتبة فالعذر
فيها زوال العين إلا أن يكون موسوماً فيقدر فح فله بالثلاث وقبل البيع
وقبل يقبل في أهليل بالثلاث وفي المقعد بالخمس وقبل التسع وقبل
بالعشر ويفعل ذلك بعد الاستخار بالمتن أو التمس أو النوم على شدة الكرم
ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لا يفهم حتى يشققة بخرقة قبل رده وإلا
في ذلك كالمجرى وقبل استخاره وسأصا بها لأنها تحتاج إلى تطهير من حرجها
الخارج وقبل تطهيرها يغسلها برائتها وقبل بخرق أصابها لأنها إذا دخلت
الأصابع يتشققان منجذب بسببها يحصل لها من اللدنة والعاراء الاستخار
بأصابعها خوف من زوال اللدنة قال **ويجوز جوارض الخرج** أي